تطوّر الدول الوطنيّة وخصائصها
واقع لبنان

إعداد

لينا تنّير

كانون الأوّل/ ديسمبر 2024

1. المقدمة والسياق

شكّل مفهوم الدولة الوطنية ركيزةً محوريةً في المجتمعات السياسية في جميع أنحاء العالم، وتطوّر في سياق تغييرات تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. إنطلاقًا من هذا المعطى، تهدف هذه الورقة إلى تقديم رؤى حول التحديات والفرص والاتجاهات المستقبلية للبنان كدولة وطنية، مع التركيز على تجربته التاريخية والمعاصرة الفريدة.

2. الأركان الأساسية لقيام الدولة الوطنية

إن التوليف بين السياق النظري والتاريخي يدفعنا إلى بلورة الأركان التالية كأساسٍ لقيام الدولة الوطنية:

أ. **التاريخ والإرث المشتركان:** تلعب الروايات والوقائع التاريخيّة دورًا جوهريًا في تعزيز الشعور بالانتماء والهويّة بين عامة الناس. فهذه الذكريات المشتركة، تخلق نسيجًا اجتماعيًا متماسكًا يربط الأفراد عبر الأجيال.

ب. **الرضى الحالي بالعيش معًا والإرادة الجماعية:** إن أهميّة الوحدة الحياتيّة والالتزام الجماعي بمستقبل مشترك، تتجلى في استمرار رضى الناس بالعيش معًا والتعاون. ينعكس هذا الرضى في المسارات الديموقراطية والمؤسسات السياسية والمشاركة المدنية، بما يمثل عملية نشطة وتفاعليّة ديناميّة لبناء الوطن.

ج. **الإستثمار في التراث المشترك:** إن الحفاظ على الأصول الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيزها، يشكّلان جوهر الوطن. ويشمل ذلك التعليم والحفاظ على الثقافة والتنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية التي تضمن رفاهية المواطنين وازدهارهم. ومن الضروري أيضًا تعزيز المشاركة الفعّالة لمختلف المكونات في العمليات الديموقراطية والحياة المدنية، وضمان تعزيز القبول والإرادة الجماعية للعيش معًا بشكل دائم عبر المشاركة السياسية والتعاون الاجتماعي.

3. دراسة حال: لبنان

أ. السياق التاريخي

يمتلك لبنان تراثًا ثقافيًا غنيًا وتاريخًا من الحضارات القديمة التي لعبت دورًا مهمًا في التجارة البحرية والتبادل الثقافي. تشهد المدن القديمة مثل جبيل وصور وبعلبك على الأهمية التاريخية للبنان، وهي مدعاة للفخر الوطني. بعد أن خضعت البلاد لاستعمار الإمبراطورية العثمانية وللانتداب الفرنسي الذي استمرّ حتى منتصف القرن العشرين، برزت بيروت كمركزٍ ثقافيٍ وفكريٍ في العالم العربي. ومع ذلك، شهدت الفترة الأخيرة من القرن العشرين ظهور سلسلة من الصراعات، توّجت باندلاع الحرب الأهلية **(1975-1990)**، بسبب الهيمنات المتعاقبة وتدخل كيانات أجنبية في شؤون الدولة.

يتكوّن النسيج السياسي والاجتماعي في لبنان من مروحةٍ متنوّعةٍ من الجماعات الدينية والعرقية، ولكل منها سرديّتها التاريخية والثقافية الخاصة. وفي الوقت الذي يعتبر تنوعٌ كهذا مصدرًا للثراء الثقافي، فقد شكّل أيضًا مبعثًا للتوتّر والصراع. إن التحدّي المتمثّل في التوفيق بين الحرية والعدالة في سياق كهذا، يعتبر ذات أهمية مركزية لبناء دولة المواطنة القوية. تفترض هذه الورقة أن النهج المتعدد الأبعاد والشامل ضروري لتحقيق هذه المصالحة، مع مراعاة التراث التاريخي والاجتماعي والسياسي للبنان ومعالجة التحديات الاقتصادية والبيئية والثقافية.

ب. الأركان الأساسية التي تشكّل لبنان كدولة

1. التاريخ والإرث المشتركان

أ. **التضحيات التاريخية:** إن نضال اللبنانيين من أجل الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، والحرب الأهلية مع جهود إعادة الإعمار االتي تلتها، والإدارة المستمرّة للصراعات السياسية الداخلية ومع الدول المجاورة، ترمز إلى قدرة الشعب اللّبناني على الصمود، واستعداده لإعادة البناء، وتصميمه على تحقيق السيادة وتقرير المصير.

ب. **التضحيات المستمرّة:** تشير المبادرات الرَّامية إلى تنشيط الاقتصاد وتطوير البنية التحتية إلى إرادة جماعية للتقدّم وتحسين مستويات المعيشة على الرغم من الأزمات الاقتصادية، يتقدمها التضخم المفرط والانهيار المالي والبطالة. بالإضافة إلى ذلك، يعكس مشهد ازدهار قطاع التكنولوجيا والشركات الناشئة في لبنان طموحًا للابتكار، وتحقيق نجاحات جديدة على الساحة العالمية. تسلّط هذه العناصر الضوء على استعداد الشعب اللّبناني للمطالبة بمستقبل أفضل، والعمل من أجله وتؤكد على التماسك الاجتماعي على الرغم من التنوّع الطائفي الذي ينعكس أحيانًا انقِساماتٍ وخِلافات.

2. الرضى الحالي بالعيش معًا والإرادة الجماعية

أ. إن المشاركة الفعّالة للمواطنين في الاحتجاجات السياسية ومبادرات المجتمع المدني، تُثبت استمرار رضاهم على تشكيل حياتهم المشتركة ومستقبلهم.

ب. يساهم المشهد الطائفي في لبنان في بناء مجتمعٍ تعدّدي تتعايش فيه الأصوات ووجهات النظر المختلفة، مع وجود صحافة حرّة نسبيًا، وخطابٍ عامٍ نابضٍ بالحياة حمى الحرّية ومنع الاستبداد.

ج. إن الحوار السياسي المستمر والجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات، يظهرون رغبةً في التغلّب على الانقسامات الطائفية وبناء دولةٍ مستقرة وموحدة. لقد أظهر الشعب اللبناني رغبةً قويةً في تحقيق الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، كما يتضح من حركة **2005** التي جمعت الملايين في الشوارع وثورة تشرين الأوّل / أكتوبر **2019** التي دعت إلى وضع حدٍّ للفساد والطائفية.

3. الاستثمار في التراث المشترك

أ. يشكل التراث الثقافي الغني والتقاليد الدينية المتنوّعة في لبنان جزءًا كبيرًا من هويته الوطنية.

ب. تعكس الجهود المبذولة بعد الحرب لإحياء المشهد الثقافي والفكري في بيروت التزامًا باستعادة مجد لبنان السابق. وتُعَد مساهمات لبنان في الفنون والأدب والأوساط الأكاديمية إنجازاتٍ بارزةً حظيت بتقديرٍ دوليّ.

ج. يواصل لبنان إنتاج فنانين وكتّاب ومثقفين مؤثرين يساهمون في المشهد الثقافي محليًا ودوليًا. وتحتفي الأحداث مثل مهرجان بيروت السينمائي الدولي ومهرجان بعلبك الدولي بالثقافة والتراث اللبنانيين.

4. دولة لبنان: تحليل الوضع/التحديات

أ. **الأزمة السياسية:** لقد ساهم تاريخ لبنان، وخصوصًا في خلال فترة الاستعمار العثماني والانتداب الفرنسي، في تشكيل انقساماته الطائفية، وتركت هذه الانقسامات بصمةً كبيرةً على السياسات التي اعتمدها بعد الاستقلال، وأثّرت على التماسك الوطني والحكم. بعد الحرب العالمية الثانية، أدّى تدخل الدول الأجنبية والمجاورة في سياسة لبنان إلى زعزعة استقرار الدولة، وتعميق النظام الطائفي الذي أعاق قيام الوحدة الوطنية والحكم الفعّال. كان الهدف من اتفاق الطائف لعام **1989**، بعد الحرب الأهلية **(1975-1990)**، معالجة هذه الانقسامات واستعادة الوحدة وإنشاء إطارٍ سياسيٍ أكثر شمولًا. أحد الإنجازات الرئيسة لاتفاق الطائف هو الاعتراف بلبنان كدولةٍ نهائيةٍ ذات هوية عربية، بهدف إنهاء الصراعات الداخلية. ومع ذلك، ثمة تحدياتٌ ما تزال تعرقل التنفيذ الكامل للاتفاق المذكور وموازنة رؤيته، لا سيما مع إسهام ممارسات محلية وتدخلات أجنبية في إضعاف قدرة الدولة على ممارسة وظائفها الدّستوريّة، والسّياديّة، والخدماتيّة.

ب. **عدم الاستقرار الاقتصادي:** تشكل الأزمة الاقتصادية في لبنان، والتي تفاقمت بسبب الفساد وسوء الإدارة، عائقًا كبيرًا أمام التنمية. لطالما عانت البلاد من عدم المساواة الاقتصادية، الأمر الذي عمّق الانقسامات الاجتماعية عبر توسيع الفجوة في الثروة والوصول إلى الموارد والفرص. إنّ إنشطار المجتمع بين طبقة الأثرياء وأولئك الذين يعانون اقتصاديًا، أدى إلى تفكك المجتمع، وتسعير الاستياء والخلاف المجتمعي. قد تشعر المجتمعات المهمشة بأنها مستبعدةٌ من التقدّم الاقتصادي، ما قد يؤجج عدم الاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، عندما تتركز الثروة في أيدي قِلةٍ، غالبًا ما يؤدّي ذلك إلى نشأة قوى سياسية واقتصادية تعمل على إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، ما يجعل من الصعب معالجة الأسباب الحقيقية لعدم المساواة.

ج. **الأزمة المالية:** تشكّل الأزمة المالية التي يعاني منها لبنان تهديدًا كبيرًا للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والتنمية في البلاد. وقَدْ أدى التضخم المفرط وانهيار العملة وانتشار البطالة إلى انخفاضٍ حادٍ في القدرة الشرائية للمواطنين، ما أوقع قسمًا كبيرًا منهم في براثن الفقر وأسفر عن تفاقم التفاوت. إلى هذا، فقد القطاع المصرفي الذي كان ركنًا أساسيًا من أركان الاقتصاد، ثقة الناس بسبب الضوابط التي وضعت على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية والوصول المحدود إلى المدخرات، ما أجّج الإحباط العام. هذه الأزمة أنهكت الحكومة وباتت عاجزة

عن توفير الخدمات الأساسية، فتدهورت البنية التحتية وقطاعا الرعاية الصحية والتعليم. هذه الحال من عدم الاستقرار وقفت سدًا منيعًا أمام تحقيق الإصلاحات الضرورية، وأضعفت القدرة على جذب المساعدات الدولية والتي تعدّ ضرورية للتعافي. ونتيجةً لذلك، أصبح لبنان محاصرًا في حلقةٍ مفرغةٍ مع تعميق الأزمة المالية، وحالة من عدم الاستقرار السياسي، ما زاد من صعوبة التوصل إلى تعافٍ مستدام.

د. **أزمة اللاجئين السّوريّين:** تركت أزمة اللاجئين الناتجة عن النزاع السوري أثرًا عميقًا على لبنان، إذ تسببت في إجهاد موارده وبنيته التحتية ونسيجه الاجتماعي. مع وجود أكثر من مليون لاجئ سوري – أي ما يشكل نحو ربع سكانه– ، عانى لبنان لتوفير السكن اللائق والرعاية الصحية والتعليم والوظائف للاجئين والمواطنين على حدٍّ سواء. فاقم تدفق اللاجئين الصعوبات الاقتصادية القائمة، وزاد الضغوط على الخدمات العامة، وشهدت البلاد احتدام التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. وعلى الرغم من المساعدات الدولية، أسهم اكتظاظ المدارس والتنافس على الوظائف وإنهاك نظام الرعاية الصحية في تعميق عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وعلى الرغم من أن لبنان أظهر مرونةً وكرمًا ملحوظين، إلا أن الوجود الطويل الأمد لمثل هذا العدد الكبير من اللاجئين، ما يزال يفرض تحدياتٍ كبيرةً تتطلب دعمًا دوليًا متواصلًا وسياساتٍ فعّالةً للحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

هـ. **الديناميكيات الاجتماعية:** يؤثّر تعدد الطوائف الدينية الذي يميز المجتمع اللبناني تأثيرًا عميقًا على الهوية الوطنية. تتطلّب إدارة هذه التركيبة نظامًا سياسيًا واجتماعيًا يوازن بين مصالح المجموعات المختلفة، الأمر الذي يثري الوحدة الوطنية ويعقّدها في الوقت نفسه. يخلق العيش المشترك بين الطوائف المتعددة فسيفساءً ثقافيةً غنيةً ويعزز الإندماج، ما يسمح بقيام مجتمعٍ تعدديٍّ تتمثّل فيه التقاليد والمعتقدات بمروحيتها المتنوعة من ناحية، لكنْ ذلك قد يؤدي إلى التفكك إذ غالبًا ما تكون للهويات الطائفية الأسبقية على الهوية الوطنية الموحدة. ويمكن لهذا الانقسام أن يعيق نشأة وعي وطني متماسك، إذ تطغى الولاءات للجماعات الدينية أو العرقية على الشعور الجماعي بالانتماء إلى وطنٍ واحد، من ناحيةٍ أخرى.

وعلى الرغم من أن التضامن المجتمعي قد يحرك الدعم والعمل المحلي، فإنه قد يعزّز الانقسام أيضًا من خلال إعطاء الأولوية لمصالح الجماعة على حساب مصالح المجتمع الأوسع. وعلى النقيض من ذلك، يسعى التضامن الوطني إلى خلق الوحدة التي تتجاوز المجتمعات الفردية بهدف تحقيق هوية وطنية متماسكة وعمل جماعي نحو تحقيق أهداف مشتركة. ومع ذلك، قد يجد التضامن الوطني صعوبةً في معالجة احتياجاتٍ مجتمعيةٍ محددةٍ أو التوفيق بين المصالح المتنوعة للشعب اللّبناني. ويتطلب تحقيق التوازن بين التضامن المجتمعي والتضامن الوطني توجيهًا دقيقًا لضمان الدعم المحلي والرؤية الوطنية الموحدة.

و. **الأطر القانونية والمؤسسية:** في لبنان، يسعى الإطار الدستوري والقانوني إلى تحقيق التوازن بين الحريات الفردية والعدالة الجماعية من خلال تفاعلٍ معقّدٍ بين الأحكام القانونية والرقابة المؤسسية. ومع ذلك، ونظرًا للأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجهها البلاد والمشهد السياسي الذي يوزع السلطة على أساس المحاصصة الطائفية، يبقى إنفاذ

هذه الحريات معقدًا بسبب تشابك التمثيل السياسي مع المصالح الطائفية. علاوةً عن ذلك، يمكن أن تعيق السياسات الطائفية وعدم الكفاءة البيروقراطية فاعليّة المؤسسات الإدارية وإنتاجيّتها.

ز. **التدهور البيئي والصحة العامة:** أدت الأزمة التي يمرّ بها لبنان وإضعاف الدولة إلى تفاقم القضايا البيئية مثل إدارة النفايات والتلوث ما يترك آثارًا عميقةً على الصحة العامة. وأدّت إدارة النفايات السيئة إلى تراكم المواد الخطرة والملوثات، وتلويث الهواء والتربة ومصادر المياه، فباتت معالجة هذه التحديات البيئية حاجةً ماسةً وتفرض تحدياتٍ كبيرةً في غياب استراتيجياتٍ متكاملةٍ تعطي الأولوية للممارسات المستدامة وإدارة النفايات الفعّالة ومكافحة التلوث لحماية الصحة العامة وتعزيز جودة الحياة بشكل عام.

5. الفرص

أ. **القطاع التعليمي:** يتميّز القطاع التعليمي في لبنان بنهجه المتعدّد اللغات والثقافات، إذ غالبًا ما يتم التدريس باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية، ما يوفّر للطلاب ميزةً تنافسيةً في التواصل العالمي والفرص المهنية. وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها البلاد، حافظ لبنان على معدّلاتٍ عاليةٍ في الإلمام بالقراءة والكتابة وتقليدٍ قويٍ في التحصيل التعليمي، وذلك بدعمٍ من قطاعٍ خاص متين يضمّ العديد من المدارس والجامعات المرموقة ذات الانتماءات الدولية.

ب. **الحفاظ على الحرّية:** يمثّل الحفاظ على الحرّية فرصةً مهمةً للبنان لتعزيز أسسه الديمقراطية وتوطيد التماسك الاجتماعي وسط المشهد الطائفي المعقّد. إن الصحافة الحرّة نسبيًا في لبنان، والخطاب العام النابض بالحياة، والمجتمع المدني النشط، تعدّ ركائز أساسيةً تدعم الحرّية، وتسمح بسماع الأصوات المتنوّعة وتعزّز ثقافة المساءلة والشفافية. من خلال حماية هذه الحريات، يمكن للبنان أن يواصل مقاومة النزعات الاستبدادية ويضمن أن يعكس الحكم إرادة شعبه ويعزز مكانته الدولية كدولة تعددية وديموقراطية.

ج. **الاستقرار الإقليمي:** إن الموقع الاستراتيجي للبنان ونسيجه الثقافي المتنوّع يجعلانه نقطةً مركزيةً محتملة للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. يؤكد دور لبنان التاريخي كوسيطٍ ومركزٍ للحوار بين مختلف الجماعات الدينية والعرقية، قدرته على تعزيز العيش السلمي المشترك وتخفيف التوترات الطائفية في منطقة غالبًا ما تشوبها الصراعات. ويمكن للبنان أن يكون نموذجًا لموازنة التنوّع داخل مجتمعٍ تعددّي، ويقدّم دروسًا في التسامح والمرونة للدول المجاورة. وأكثر من ذلك، توفر العلاقات الدبلوماسية للبنان وانخراطه مع المنظمات الدولية منصةً للتأثير على السياسات الإقليمية ودعم مبادرات السلام.

د. **مشاركة الاغتراب:** تلعب مشاركة الاغتراب دورًا حاسمًا في المشهد الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، إذ تعمل كجسرٍ حيويٍّ مع المجتمع الدولي. يسهم الاغتراب اللبناني، الذي يزيد عدده بشكل كبير عن عدد السكان داخل لبنان، إسهامًا كبيرًا عبر التحويلات المالية والاستثمارات ونقل المعرفة والمهارات. أظهرت هذه الإسهامات أنها ضرورية لتعزيز الاقتصاد الوطني ودعم المجتمعات المحلية وتعزيز الابتكار، بخاصة في مجالات ريادة الأعمال والتكنولوجيا. وعلاوةً

على ذلك، ساعد انخراط الاغتراب في المناصرة الدولية على تعميق الوعي على الساحة العالمية بالتحديات التي يواجهها لبنان، والتأثير على السياسات الخارجية والمساعدات.

هـ. **الدعم الدولي:** شكّل الدعم الدولي للبنان عاملًا محوريًا في معالجة التحديات الاقتصادية والسياسية والإنسانية التي يواجهها، وخاصةً في أعقاب الأزمات مثل تدفق اللاجئين السوريين وجريمة تفجير مرفأ بيروت **(4 آب / أغسطس 2020)**. قدّمت الدول والمنظمات الدولية مساعداتٍ كبيرةً، بما في ذلك المساعدات المالية والإغاثة الإنسانية والخبرة الفنية، للإسهام في استقرار اقتصاد لبنان وإعادة بناء البنية التحتية ودعم الفئات الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، لعبت الجهود الدبلوماسية الدولية دورًا حاسمًا في التوسّط لإجراء إصلاحاتٍ سياسيةٍ وتشجيع الحوار بين الأطراف السياسية المتنوعة في لبنان.

6. البناء من أجل المستقبل في لبنان: توصيات

- **تعزيز التضامن**

أ. **السياسات الشاملة:** تنفيذ سياسات تعزز الشمول والمساواة وتجسّر الانقسامات الطائفية وتعزّز التنمية المستدامة وتمتّن الوحدة الوطنية.

ب. **الإصلاحات التعليمية:** تطوير منهجٍ وطنيٍّ يؤكد التاريخ والتراث المشتركين والقيم المشتركة، ويحدّ من التحيّزات الطائفية ويعزّز الهوية الوطنية الموحّدة.

ج. **الحماية القانونية:** تعزيز الأطر القانونية التي تحمي الحريات الفردية والجماعية، وتضمن الحفاظ على الحرية ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

د. **المشاركة المدنية:** تشجيع المشاركة في الأنشطة المدنية والحوارات الوطنية لتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية.

- **إعادة تأكيد الرّضى على العيش المشترك**

أ. **الإصلاحات الديمقراطية:** تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية لضمان التعبير المستمر عن رضا المحكومين واحترامهم.

ب. **تدابير مكافحة الفساد:** تعزيز تدابير مكافحة الفساد لبناء الثقة في المؤسسات العامة وضمان الحوكمة الشفافة.

ج. **مشاركة الشباب:** إشراك الجيل الأصغر سنًا في أنشطة بناء الوطن، وضمان سماع صوته وتلبية تطلعاته.

د. **الدبلوماسية الثقافية:** تعزيز الدبلوماسية الثقافية داخليًا وخارجيًا لتعزيز مكانة لبنان الدولية وحماية سيادته واستقلاله.

- **الاستثمار في التراث المشترك: الاقتصاد والمجتمع والثقافة**

أ. **إستقرار الاقتصاد وتنويعه:** وضع استراتيجياتِ للنمو الاقتصادي الشامل والتي تعالج التفاوتات بين المجتمعات المختلفة، إضافة إلى التركيز على تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على أي قطاعٍ بمفرده وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

ب. **دعم الشَرِكات الناشئة:** تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال تطوير سياسات تدعم الشَرِكات الناشئة والشَرِكات الصغيرة، بما يخلق فرصًا جديدة للنمو والتوظيف.

ج. **الإستثمار الثقافي:** الاستثمار في برامج ومبادرات الحفاظ على التراث الثقافي التي تحتفي بتاريخ لبنان الغني وبالإنجازات التي حققها.

د. **تنمية السياحة:** الترويج للمواقع التاريخية والثقافية في لبنان لتعزيز السياحة وتوطيد الفخر الوطني.

هـ. **إشراك الاغتراب:** إشراك الاغتراب اللبناني في جهود التنمية الوطنية، والإستفادة من خبراته واستثماراته وشبكاته.

و. **الشَّرَاكات الدولية:** بناء شَرَاكاتٍ مع المنظمات الدولية والدول لدعم مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. الخاتمة

إن تطوّر الدولة الوطنية هو تفاعلٌ معقدُ بين العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فتجارب لبنان الفريدة، تسلّط الضوء على المرونة والقدرة على التكيّف المطلوبين للتغلّب على تحديات بناء الوطن. من خلال تعزيز التضامن وإعادة تأكيد الرّضى بالعيش معًا والحفاظ على الحرّية ووضع استراتيجيات التنمية الشاملة والمتنوّعة، يمكن للبنان أن يستمرّ في بناء مستقبلٍ مستقرٍ ومزدهرٍ. ومن خلال التركيز على الأهداف المشتركة والإستفادة من نقاط القوة في مجتمعاته المتنوّعة، باستطاعة لبنان التغلّب على تحدّياته واستغلال الفرص في عالمٍ متغيّرٍ. هذا النهج لا يعمل على تعزيز الدولة الوطنية فحسب، بل يبني أيضًا مجتمعًا أكثر مرونةً وتماسكًا.

المراجع

1. أندرسون، ب. (1983). المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل وانتشار الوطنية.

2. جيلنر، إي. (1983). الأمم والوطنية.

3. سميث، إيه. دي. (1986). الأصول العرقية للأمم.

4. هوبسباوم، إي. (1990). الأمم والوطنية منذ عام 1780: البرنامج والأسطورة والواقع.

5. هروش، إم. (1985). الشروط الاجتماعية للنهضة الوطنية في أوروبا.

السيـرة الذاتيـّة للكاتب

لينا تنّير حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت وشهادة المحلل المالي المعتمد(CFA) . *بدأت مسيرتها المهنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المالية اللبنانية كمستشارة رئيسيّة للمشاريع الاصلاحيّة. تشغل حاليًا منصب محاضرة رئيسيّة في مادة التمويل في الجامعة الأمريكية في بيروت، ومديرة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال والمديرة المؤسسة لبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال عن بعد online . بالإضافة إلى ذلك، تعمل لينا بشكل وثيق مع رواد الأعمال والشركات الناشئة والتعليم التنفيذي للشركات، ولديها عدد من المنشورات في مجلات محكّمة.*

لينا أيضًا رائدة أعمال. أسست شركتها في عام 2012، امتياز لشركة دولية في مجال الإنتاج. هي حاليًا عضو في مجلس إدارة الشركة.

كما أنَّ لينا ناشطة مع منظمات المجتمع المدني. فهي عضو في مجلس إدارة مهرجانات بيت الدين والمحللين الماليين المعتمدين في لبنان، وترأست مجلس إدارة شبكة المكتبات العامة "سبيل" بين عامي 2010 و2012. هي تشغل حاليًا منصب نائب رئيس دار العجزة الإسلامية.

لينا ايضاً ناشطة سياسية، عضو في "لقاء سيدة الجبل" وغيرها من مجموعات سياسيّة، وترشحت للانتخابات البرلمانية في عام 2022.

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق
الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.